كان شيئا ليت دون الواجب لعل في المكروه والمحبوب

اي لفظي ان وان كلهما لتقوية النسبة الكلامية بين اسمها وخبرهما وذهن السامع سواء كانت اثباتا او نفيا نحو ان الله غفور رحيم واعلموا ان الله لا يظلم الناس شيئا ونفي الشك عن النسبة ان كان السامع متردد او نفي الانكار لها ان كان منكرا وهذا هو المراد بقول الناظم والمحاكي له اي المشابه للتوكيد فالشك والانكار يزول بالتوكيد لكنه لنفي الشك مستحسن ولنفي الانكار واجب ونحوها لا ولا ومعنى لكن الاستدراك وهو اتباع الكلام بنفي ما يظن بتوهم نحو زيد شجاع لكنه ليس بكريم او اثبات ما يظن نفيه نحو زيد جبان لكنه كريم وقد تاتي لكن للتوكيد نحو لو جاءني زيد لاكرمته لكنه لم يجئ وجاءني زيد ساكن لكنه متحرك ومعنى كان تشبيه اسمها بخبرها وهو التشبيه الموكد بفتح الكاف نفت للتشبيه لتركبها من الكاف التشبيهية وان الموكدة نحو كان زيد حمار قال الكوفيون وتاتي للتخفيف كقول الشاعر من بحر الوافر

فاصبح بطن مكة مقشعرا كان الارض ليس بها هشام

اي لان الارض ليس فيها نبات يابسة فالهشام بكسر الهاء جمع هشيم وهو النبت اليابس ومعنى ليت التمني في الممكن الذي لا يترقب وقوعه لعسره او في الممتنع وهو الاكثر فيها نحو قول المقدم بضم الميم وكسر الدال اي الفقير المحتاج ليت لي مالا فاحج منه وقول الشيخ الفاني ليت الشباب عائد ولا يكون في الواجب نحو ليت غدا يجئ واما قوله تعالى فنتمنى الموت فالمراد تمنوا تعجيله وهو مستحيل ومعنى لعل الترجي ولا يكون الا في المحبوب الممكن المترقب حصوله نحو لعل الله يرحمنا واما قول فرعون لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فانما قاله جهلا وهو ممكن مترقب في زعمه الباطل ويكون لعل ايضا للتوقع

المكروه

المكروه الممكن وقوعه نحو لعل العدو قادم اي اخاف من قدوم العدو المنتظر ولا اشكل على ذلك قوله تعالى فلعلك تارك بعض ما يوحى اليك وضائق به صدرك لان الترك والضيق ممكنان في ذاتهما وان استحالا عقلا بالنسبة له صلى الله عليه وسلم لان دليل عصمته عقلي قال الناظم

باب ظننت واخواتها

ظننت والمواضي عنها لا ؛ في المبتدا والخبر النصب على
انهما لهن مفعولان ؛ وهن ظن وخلت وحسبت الثاني
حذلت رايت وكذا علمت ؛ وجدت واتخذت مع زعمت
جعلت مع سمعت في اراها ؛ كذلك عم اشاخصا ونحوها

هذا هو القسم الثالث من العوامل الناسخة للابتداء وانما اخرها الزوال الجزء بن فيه على اصلهما الذي هو الرفع وانما جعل هذا في باب المرفوعات لانه من تتميم النواسخ والا لحقه ان يذكر في المنصوبات وهي افعال تنصب المبتدا والخبر على المفعولية وجوبا لفظا او محلا بعد اخذها الفاعل سواء كان ظاهرا او ضميرا بارزا او مستترا ويسمى الاول الذي اصله مبتدا مفعولا اولا والثاني الذي اصله الخبر مفعولا ثانيا على الصحيح وعند الكوفيين ينصب الثاني على التشبيه بالحال ولا يجوز الاقتصار على احدهما لمفعولين لان اصلهما المبتدا والخبر وكل مستلزم للاخر واما خذ فيهما جميعا فيجوز لانهما بمنزلة مفعول ضربت وهو يجوز حذفه كذا افاده التبيتي والحذف بلا دليل يسمى اقتصارا بالعقاب وبه يسمى اختصارا كذا افاده الحضري وعترض الحلبي في كون اصل المفعولين مبتدا وخبرا في الافعال بمثل صار الجاهل عالما فانه لا يصح ان اصله الجاهل عالم قال محمد الامير بل يصح وذلك لان مرادنا بالجاهل الذات بقطع النظر عن ثبوت الجهل لها والدليل اجتماع الضدين حيث صارت عالمة وظاهر ان الذات مجردة يصح الحكم عليها بالعلم ثم هذه الافعال تنقسم الى قسمين احدهما

بالخامي

Copyright © King Saud University